المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
ECSS
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

خطة مصرية طموحة للعام الجديد

ecss.com.eg

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تحرير
أ. ماهر الشريف

مستشار التحرير
أ. محمد عبد العاطي

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

الفريق البحثي
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
سالي عاشور
شادي هلال
د. عمر الحسيني
أمل إسماعيل
ندى بهاء

100 شارع الميرغني – مصر الجـديـدة – الـقـاهـرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

4 تقديم

5 أبرز قضايا الأسبوع

8 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

8 خطة مصر الاقتصادية للعام المالي الجديد: رؤية لتحفيز الصناعة وتمكين القطاع الخاص

16 الاستثمار الدولي في الاقتصاد الرقمي: مصر تتصدّر أفريقيا في تقرير الأونكتاد 2025

تقديم

شهد الأسبوع الأخير من يونيو 2025 تحولات اقتصادية وجيوسياسية مكثفة. محليًا، وافق البرلمان المصري على خطة التنمية 2026/2025، وتألقت مصر كوجهة استثمارية رئيسية بعد «صفقة رأس الحكمة»؛ مما دفع باحتياطي النقد الأجنبي لارتفاع قياسي. عالميًا، حذر رئيس الوزراء الصيني من تغيرات عميقة بالاقتصاد العالمي جرّاء التوترات التجارية، وتوقعت وكالات التصنيف تباطؤًا حادًا بسبب «الحرب التجارية»، بينما تسعى البنوك المركزية لتقليص الاعتماد على الدولار.

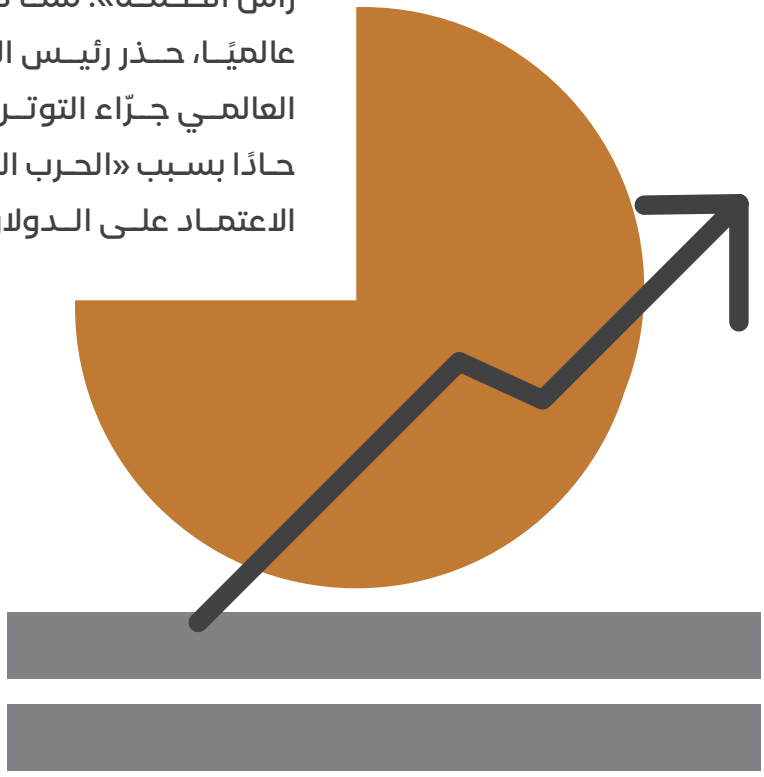

.. أبرز قضايا الأسبوع

شهد الأسبوع الأخير من يونيو 2025 تحولات اقتصادية وجيوسياسية مكثفة على الصعيدين العالمي والمحلي، فعلى الصعيد المحلي، أعدت الحكومة المصرية خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2026/2025، وقد حظيت هذه الخطة بموافقة مجلس النواب المصري في جلسته العامة بتاريخ 27 يونيو 2025. على صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر، برزت مصر كوجهة رئيسية، محققة قفزة غير مسبوقة في عام 2024 بفضل «صفقة رأس الحكمة». استقطبت البلاد 46.6 مليار دولار، لتصل إلى المركز التاسع عالميًا ضمن قائمة الدول العشر الأكثر جذبًا للاستثمارات.

في قطاع الطاقة، أعادت الحكومة المصرية ضخ الغاز إلى المصانع كثيفة الاستهلاك بطاقة 780 مليون قدم مكعب يوميًا بعد توقف دام عدة أيام. وبالتوازي، تستعد إسرائيل لاستئناف تشغيل أكبر حقل للغاز الطبيعي لديها؛ مما قد يزيد من صادرات الغاز الإسرائيلي إلى مصر. وفي إطار التنمية العمرانية، تجهز وزارة الإسكان المصرية نحو 11 ألف فدان في مدينة «السادس من أكتوبر» لطرحها أمام شركات مصرية وخليجية. وعلى صعيد استكشاف الموارد الطبيعية، وافقت الحكومة على منح شركة «شيفرون» الأمريكية امتياز استكشاف النفط والغاز بمنطقة «لوتس» شمال شرق البحر المتوسط.

كما كان لمصر حضور قوي في المنتدى الاقتصادي العالمي في «تيانجين» بالصين بمشاركة السيدة وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، كما تتواصل جهود تعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي للخدمات الرقمية؛ حيث اختتم وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات زيارته إلى روما عبر لقاء عدد من الشركات العالمية في مجالات التحول الرقمي والتعهيد بهدف جذب الاستثمارات، وشهد الأسبوع أيضًا مؤشرات اقتصادية إيجابية، فقد ارتفعت تحويلات المصريين بالخارج لتصل إلى مستويات قياسية، وزاد احتياطي النقد الأجنبي إلى 48.144 مليار دولار، وهو أعلى مستوى له منذ عقود.

على صعيد الأخبار العالمية، فقد حذر رئيس الوزراء الصيني «لي تشيانغ» من أن الاقتصاد العالمي «يشهد تغيرات عميقة» بسبب تصاعد وتيرة التوترات التجارية وذلك على هامش انعقاد اجتماعات المنتدى الاقتصادي العالمي. وتوقع محللو «باريكليز» أن يتردد تأثير التعريفات الجمركية الأمريكية الشاملة في الاقتصاد العالمي خلال النصف الثاني من عام 2025. وأصدرت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني تحذيرًا من تباطؤ حادّ في الاقتصاد العالمي، وصفته بأنه ناجم عن «أشد حرب تجارية منذ ثلاثينيات القرن الماضي».

وجدير بالإشارة تعهّد قادة حلف شمال الأطلنطي برفع ميزانية الإنفاق، كما تتجه البنوك المركزية عالميًا لتقليص اعتمادها على الدولار الأمريكي في احتياطاتها، لصالح الذهب واليورو واليوان الصيني، مدفوعة بالتوترات الجيوسياسية والانقسامات التجارية. يكشف تقرير من منتدى المؤسسات النقدية والمالية الرسمية (OMFIF) أن ثلث البنوك المركزية تخطط لزيادة حيازاتها من الذهب خلال عام إلى عامين، وهو أعلى معدل منذ خمس سنوات على الأقل، مع استمرار الذهب في الاستفادة على المدى الطويل.

كما تشهد عدة دول حول العالم تطورات اقتصادية وسياسية مهمة، ففي إسبانيا تتفاقم التحديات الناجمة عن ضغط السياحة وأزمة السكن وتدفق المهاجرين. أما في البرازيل، فيواجه قطاع الطاقة المتجددة أزمة حادة بسبب إفلاس شركات كبرى، نتيجة لفائض الإنتاج والقيود التنظيمية ونقص البنية التحتية لنقل الكهرباء. وفي العراق، توجد خطط لاستيراد أول شحنة غاز مسال مع عرض أمريكي للمشاركة، وتقترب باكستان من اتفاق تجاري سريع مع الولايات المتحدة، عارضةً تعزيز وارداتها من السلع الأمريكية.

على صعيد الشركات الدولية والتكنولوجيا، تواجه شركة الذكاء الاصطناعي الصينية «ديب سيك» اتهامات أمريكية خطيرة بدعم العمليات العسكرية والاستخباراتية الصينية، ويُشتبه في أن الشركة تحاول التهرب من قيود تصدير رقائق إنفيديا المتقدمة عبر شركات وهمية في جنوب شرق آسيا، كما تُثار مخاوف حول مشاركتها بيانات المستخدمين مع الحكومة الصينية، تأتي هذه الاتهامات وسط توتر متزايد بين واشنطن وبكين في مجال التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي؛ مما يعكس الحرب التكنولوجية المستمرة بين القوتين

العظميين. كما سجلت أرباح الشركات الصناعية في الصين تراجعًا حادًا خلال شهر مايو 2025؛ مما يعكس ضعفًا مستمرًا في الاقتصاد المتأثر بزيادة الرسوم الأمريكية وضغوطًا انكماشية. كما تستعد شركة الخدمات المهنية «برايس ووترهاوس كوبرز» (PwC) لتسريح 175 موظفًا في المملكة المتحدة وتخفيض زيادات الأجور في ظل تباطؤ السوق.

مقالات تحليلية

خطة مصر الاقتصادية للعام المالي الجديد:
رؤية لتحفيز الصناعة وتمكين القطاع الخاص

سالي عاشور
باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في ظل ما يشهده العالم حولنا من تحولات جيوسياسية واقتصادية متسارعة ومغايرة، تتحرك عديد من الدول المتقدمة والناشئة على حد سواء لاستغلال تلك الأوضاع وتحويلها إلى ميزة اقتصادية، ومن هذا المنطلق أعدت الحكومة خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2025/ 2026 وقد وافق مجلس النواب المصري، بجلسته العامة المنعقدة بتاريخ 27 يونيو 2025 على مشروع الخطة، تأتي هذه الموافقة في ظل تحديات مالية وضغوط ناتجة عن ارتفاع تكلفة خدمة الدين، إلى جانب ضبابية المشهد الجيوسياسي الإقليمي؛ الأمر الذي يتطلب نهجًا تخطيطيًا مرنًا ومتابعة مستمرة لمستهدفات الخطة. وأكدت الحكومة المصرية أن الخطة وُضعت وسط ظروف دقيقة، وأن الوضع الحالي أصبح أكثر تعقيدًا في ظل التطورات الإقليمية المتسارعة التي تزيد من حالة عدم اليقين. هذا يتطلب مراقبة مستمرة للموقف ومراجعة للمؤشرات في حال استمرار تلك الأوضاع وتفاقمها.

تستهدف الخطة تركيزًا على تعميق النشاط الصناعي وتحفيز الإنتاج، ومواصلة الاستثمار في البنية التحتية، مع تقليص دور الدولة في إدارة الأصول لصالح تمكين القطاع الخاص. يبلغ إجمالي مصروفات الموازنة العامة نحو 4.6 تريليونات جنيه للسنة المالية المقبلة، وتلتهم فوائد الدين العام أكثر من نصفها. وتُعول الحكومة على انتعاش قطاع السياحة وعودة الملاحة في قناة السويس إلى طبيعتها لتعزيز الإيرادات، خصوصًا من مصادر العملة الأجنبية.

وتستهدف خطة 2026/2025 تحقيق معدل نمو اقتصادي بنحو 4.5%، وهو معدل مرتفع نسبيًا مقارنة بـ2.4% الذي سُجل في 2024/2023؛ مما يعكس توجهًا لمواصلة تعافي الاقتصاد.

تبلغ نسبة الاستثمارات العامة 1.16 تريليون جنيه في خطة 2026/2025، مقابل استثمارات متوقعة في حدود 2 تريليون جنيه للعام المالي 2025/2024. هذا يعكس ترشيدًا للإنفاق العام، وتخفيضًا لأعباء المديونية الناجمة عن خدمة الدين العام الداخلي والخارجي، وإفساحًا لمجالات أوسع لمشاركات القطاع الخاص المحلي في الجهود التنموية. الأولوية ستكون للمشروعات ذات نسب التنفيذ المرتفعة، ومن المتوقع تزايد الاستثمارات الخاصة لتصل إلى نحو 1.94 تريليون جنيه، بنسبة إسهام نحو 63% من الإجمالي مقابل 37% للاستثمارات العامة. ويقدم هذا المقال في سطوره القادمة قراءة تحليلية لأبرز ما تضمنه الخطة الاقتصادية للعام الجديد.

الصناعة في المقدمة: محرك النمو المستهدف

تتصدر الصناعة أولويات الحكومة في خطتها الجديدة؛ إذ تستهدف نموًا في الإنتاج الصناعي بنسبة 19% ليصل إلى 6.8 تريليونات جنيه بالأسعار الجارية، مقارنة بـ5.7 تريليونات جنيه كإنتاج متوقع للعام الحالي. ولتحقيق ذلك، تسعى الحكومة إلى:

- تسهيل الإجراءات: إصدار 6500 رخصة صناعية بنظام الإخطار المسبق، ومنح 2000 رخصة بناء وإعادة تشغيل.

- توفير الأراضي والفرص الاستثمارية: منح 300 شركة أراضٍ صناعية، وطرح 1100 فرصة استثمارية بالشراكة مع القطاع الخاص.

- تعميق التصنيع المحلي: التركيز على صناعات استراتيجية مثل الحديد والصلب، المنتجات الورقية، تصنيع الأدوية والأمصال واللقاحات، المواسير والغلايات، بالإضافة إلى مكونات وقطع غيار السيارات والسيارات الكهربائية.

هذا التوجه نحو الصناعة يعكس إدراك الحكومة لأهمية هذا القطاع في توفير فرص العمل، زيادة الصادرات، وتقليل الاعتماد على الواردات.

استمرار تطوير البنية التحتية مع تمكين القطاع الخاص في النقل

تواصل مصر استثماراتها الضخمة في البنية التحتية، والتي بلغت نحو 10 تريليونات جنيه منذ عام 2014. وفي العام المالي الجديد 2025-2026، رفعت الحكومة إجمالي الاستثمارات المخصصة لقطاع النقل بنسبة 49.17% لتصل إلى 560.2 مليار جنيه. اللافت هنا هو التركيز على مشاركة القطاع الخاص؛ حيث تبلغ الاستثمارات الخاصة المتوقعة في القطاع نحو 158.8 مليار جنيه.

الطيران: أولويات جديدة

في قطاع الطيران، تُظهر الخطة توجهًا نحو ترشيد الإنفاق على توسعة الأسطول، فلم تُدرج وزارة الطيران أي خطة لزيادة عدد

طائـرات نقـل الـركاب بأسـطول شـركة مصـر للطيـران للعـام المالـي المقبـل، مـع اسـتهداف الوصـول إلى 97 طائـرة فـي 2026-2027. بدلًا مـن ذلـك، تركـز الخطـة علـى طـرح إدارة المطـارات للقطـاع الخـاص؛ حيـث مـن المتوقـع أن يكـون مطـار الغردقـة أول المطـارات التـي سـيتم طرحهـا، بهـدف الاسـتفادة مـن خبـرة الشـركات المتخصصـة. كمـا كشـفت الوثيقـة عـن خطـة لتحويـل مطـار أسـوان إلـى مركـز لـرحلات دول أفريقيـا جنـوب الصحـراء.

قناة السويس: رهانات على التعافي

تُعـد قنـاة السـويس شـريانًا حيويًـا لاقتصـاد مصـر ومصـدرًا رئيسـيًا للـدولار. وتتوقـع الحكومـة أن تسـجل إيـرادات القنـاة بيـن 4 و4.2 مليـارات دولار فـي العـام المالـي المقبـل، اعتمـادًا علـى تطـورات الملاحـة فـي البحـر الأحمـر. فـي حـال عـودة حركـة الملاحـة لطبيعتهـا، يمكـن أن ترتفـع هـذه الإيـرادات تدريجيًـا لتبلـغ 10.5 مليـارات دولار بحلـول العـام المالـي 2028-2029، وهـو مـا يؤكـد علـى الأمـل فـي تعافـي التجـارة العالميـة.

السياحة: القطاع الخاص قائد الترويج

تعـول مصـر بشـكل كبيـر علـى قطـاع السـياحة كرافـد رئيسـي للعملـة الصعبـة. وتتوقـع الحكومـة أن تسـجل إيـرادات السـياحة 18.3 مليـار دولار فـي العـام المالـي المقبـل، بارتفـاع 9.6% عـن توقعـات العـام الحالـي. اللافـت هـو زيـادة اسـتثمارات قطـاع السـياحة والآثـار بنسـبة 60.5% لتبلـغ 116.2 مليـار جنيـه؛ منهـا 99.5 مليـار جنيـه مـن اسـتثمارات القطـاع الخـاص. يعكـس هـذا التخصيـص التـزام الحكومـة بتمكيـن

القطاع الخاص، خاصة مع رصد 10 ملايين جنيه فقط للترويج للسياحة خلال العام المالي المقبل؛ مما يؤكد على تعويل الحكومة على القطاع الخاص في الترويج للمقاصد المصرية.

تقييم خطة مصر الاقتصادية للعام المالي 2026/2025: إيجابيات واعدة ونقاط للتطوير

تُظهر الخطة الاقتصادية المصرية للعام المالي 2026/2025 توجهًا استراتيجيًا واضحًا لمواجهة التحديات وتعزيز النمو. هذه الخطة، التي أقرتها الحكومة، تسعى لتحقيق التوازن بين الطموح والواقعية في ظل الظروف الاقتصادية والجيوسياسية الراهنة.

أبرز الإيجابيات

تركز الخطة بشكل كبير على تعزيز القطاعات المنتجة والموجهة للتصدير. إعطاء الأولوية للصناعة والقطاعات ذات القيمة المضافة العالية يمثل تحولًا إيجابيًا نحو نموذج نمو أكثر استدامة، بعيدًا عن الاعتماد المفرط على قطاعات غير قابلة للتداول أو ذات قيمة مضافة منخفضة. تحديد صناعات محددة مثل الدواء، الحديد، والسيارات الكهربائية يبرز توجهًا استراتيجيًا لتعميق التصنيع المحلي.

يُعد تمكين القطاع الخاص ركيزة أساسية في الخطة. زيادة إسهام القطاع الخاص في الاستثمارات إلى 63%، وطرح إدارة المطارات، وتقليل الإنفاق العام.. كلها خطوات جوهرية نحو بناء اقتصاد أكثر ديناميكية ومرونة. هذا النهج يعزز الثقة في السوق ويجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية؛ مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية.

تُظهر الخطة أيضًا الاستمرارية في تطوير البنية التحتية. الاستمرار في ضخ الاستثمارات في هذا القطاع، خاصة في النقل، ضروري لتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات وتسهيل حركة التجارة، وهو ما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري.

من الجوانب الإيجابية كذلك، المرونة التخطيطية التي تبنتها الحكومة. إشارة وزيرة التخطيط إلى ضرورة اتباع «نهج تخطيطي مرن ومتابعة مستمرة لمستهدفات الخطة بحسب تطور المستجدات» أمر حيوي في ظل بيئة عالمية وإقليمية شديدة التقلب. هذا يدل على واقعية في التعامل مع الظروف والقدرة على التكيف مع المتغيرات.

أخيرًا، تسعى الخطة إلى تعزيز مصادر العملة الصعبة. الاعتماد على انتعاش السياحة وعودة الملاحة في قناة السويس يعكس الاستفادة من نقاط القوة التقليدية لمصر، مع السعي لزيادة إيراداتهما بما يدعم احتياطيات البلاد من النقد الأجنبي.

نقاط تحتاج لمزيد من التطوير

رغم الإيجابيات، تواجه الخطة تحديات تتطلب معالجة إضافية. أبرزها تحدي الدين العام. على الرغم من ترشيد الإنفاق العام، فلا تزال أعباء خدمة الدين العام تلتهم أكثر من نصف مصروفات الموازنة. تحتاج الخطة إلى تفاصيل أكثر حول كيفية إدارة هذا العبء بشكل مستدام، بما يتجاوز مجرد الترشيد، مثل استراتيجيات تقليل الدين أو إعادة هيكلته على المدى الطويل.

هناك أيضًا حاجة لتحسين بيئة الأعمال الشاملة. بينما التركيز على إصدار التراخيص الصناعية جيد، فإن تحفيز الإنتاج وجذب الاستثمار يتطلب بيئة أعمال أوسع تتسم بالشفافية، الاستقرار التشريعي، وسهولة حل النزاعات. لا تزال مصر تواجه تحديات في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال مقارنة ببعض نظيراتها.

تتطلب الخطة أيضًا إدارة أفضل لمخاطر التغيرات الجيوسياسية. تعتمد الخطة على انتعاش السياحة وعودة الملاحة في قناة السويس، وكلاهما يتأثران بشكل مباشر بالتطورات الجيوسياسية. يجب أن تتضمن الخطة استراتيجيات أكثر تفصيلًا للتخفيف من هذه المخاطر، أو خطط بديلة في حال استمرار أو تفاقم التوترات؛ حيث تمثل الخطة نهجًا متفائلًا لما تئول له الأوضاع من عودة لمسارات التجارة بقناه السويس وعودة السياحة.

كما أن التوزيع العادل لثمار النمو يمثل نقطة مهمة. بينما تركز الخطة على النمو، من الضروري ضمان أن يكون هذا النمو شاملًا ويستفيد منه جميع شرائح المجتمع. يجب أن تركز الخطة بشكل أكبر على آليات ضمان التوزيع العادل لفرص العمل والدخل، والاستثمار في رأس المال البشري (الصحة والتعليم) بشكل أكثر وضوحًا.

أخيرًا، تحتاج الخطة إلى تنويع مصادر الإيرادات الحكومية. الاعتماد على تعافي السياحة وقناة السويس لتعزيز الإيرادات أمر إيجابي، ولكن يجب أن تتضمن الخطة استراتيجيات أكثر قوة لتنويع مصادر الإيرادات الحكومية وتقليل الاعتماد على هذه المصادر المتقلبة، ربما من خلال توسيع القاعدة الضريبية أو تعزيز الصادرات غير النفطية بشكل أكبر.

باختصار، تُظهر خطة مصر الاقتصادية لعام 2026/2025 طموحًا وتوجهًا صحيحًا نحو تعزيز القطاعات المنتجة وتمكين القطاع الخاص، وهي تتماشى في عديد من جوانبها مع استراتيجيات النمو الناجحة في الاقتصادات النامية الأخرى. ومع ذلك، يتطلب النجاح المستدام إدارة حذرة للتحديات المالية والجيوسياسية، وتطويرًا مستمرًا لبيئة الأعمال، وضمانًا لشمولية النمو.

الاستثمار الدولي في الاقتصاد الرقمي:
مصر تتصدّر أفريقيا في تقرير الأونكتاد 2025

آية حمدي
باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أصدرت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بتاريخ 19 يونيو 2025 تقريرها السنوي بعنوان «تقرير الاستثمار العالمي 2025 – الاستثمار الدولي في الاقتصاد الرقمي»، والذي تناول بعمق الاتجاهات المتغيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميًا، مسلطًا الضوء على تحديات وتناقضات التحول الرقمي في سياق التنمية العالمية.

يشير التقرير إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد انخفضت بنسبة11 % في عام 2024، لتصل إلى حوالي 1.5 تريليون دولار، مدفوعة بعدم الاستقرار المالي والتجاري الذي أضعف الثقة الاستثمارية على مستوى العالم. وعلى الرغم من بعض الزيادات الشكلية بفعل تدفقات مؤقتة ضمن اقتصادات أوروبية، فإن الاتجاه العام كان سلبيًا، وسط توقعات باستمرار هذا التراجع خلال عام 2025، لا سيما مع انخفاض تمويل مشاريع البنية التحتية وضعف إعلانات المشاريع الجديدة؛ مما يثير مخاوف جدية حول قدرة البلدان النامية على تحقيق أهدافها التنموية.

أبرز التقرير التراجع الحاد في تمويل المشاريع الاستثمارية الدولية بنسبة 26%، رغم دورها الحيوي في دعم مشاريع البنية التحتية؛ الأمر الذي أثّر بشكل خاص في الدول الأقل نموًا. كما لوحظ ارتفاع طفيف في عدد المشاريع الصناعية المعلنة بنسبة 3%، إلا أن قيمتها الإجمالية انخفضت بمعدل 5% في المقابل، استفادت مناطق مثل جنوب شرق آسيا وأوروبا الشرقية من توجهات إعادة تشكيل سلاسل الإمداد؛ مما جذب اهتمام الشركات متعددة الجنسيات لإطلاق مشاريع جديدة في تلك المناطق.

في مجال الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، ارتفع عدد العمليات بنسبة 14%، بقيمة إجمالية بلغت443 مليار دولار، لكنها لا تزال دون متوسط السنوات العشر الماضية، مع تزايد الميل نحو الصفقات المحلية أو الإقليمية نتيجة الأخطار التنظيمية والسياسية. وسجلت أوروبا انخفاضًا في التدفقات بنسبة 11%، بينما حققت أمريكا الشمالية نموًا بنسبة 23%، مستفيدة من صفقات استحواذ كبرى.

أما في الدول النامية، فقد استقرت التدفقات الاستثمارية عند 867 مليار دولار، لكنّها ظلت مركّزة في عشرة اقتصادات فقط. وشهدت أفريقيا قفزة نوعية بنسبة 75% نتيجة تنفيذ مشروع ضخم في مصر، في حين انخفضت التدفقات إلى الصين بنسبة 29% وارتفعت الاستثمارات في دول آسيان بنسبة 10%، كما حققت دول مثل البرازيل والمكسيك نموًا في مشاريع صناعية خضراء، رغم تباطؤ الاستثمارات في عموم أمريكا اللاتينية.

وفيما يخص الاستثمارات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، فقد تراجعت في قطاعات حيوية مثل الطاقة المتجددة والمياه والبنية التحتية بنسبة تراوحت بين 19% و35%، باستثناء قطاع الصحة الذي شهد زيادة في عدد المشاريع بنسبة 20%، رغم بقاء قيمتها دون 15 مليار دولار؛ مما يعكس هشاشة الاعتماد على التمويل الخاص في القطاعات الاجتماعية.

من جهة السياسات، رصد التقرير 174 إجراءً استثماريًا جديدًا تبنّته الحكومات في عام 2024، كان 78% منها مشجعًا للمستثمرين، وتركّزت على تقديم الحوافز المالية. كما صعّدت الدول المتقدمة القيود على الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الحساسة، بينما واصلت الدول النامية، خاصة في أفريقيا وآسيا، توسيع أدوات التيسير والترويج للاستثمار.

وعلى صعيد الأطر القانونية، أشار التقرير إلى استمرار تطور الاتفاقيات الدولية للاستثمار نحو التركيز على التيسير والتعاون بدلًا من تسوية النزاعات، رغم بقاء الغالبية مقيدة باتفاقات تقليدية تحد من مرونة السياسات الوطنية. وسُجلت 58 قضية تحكيم جديدة في 2024، 55% منها ضد دول نامية، معظمها في مجالات الطاقة والاستخراج.

أما أسواق التمويل المستدام، فقد قدمت نتائج متباينة؛ حيث تجاوزت إصدارات السندات المستدامة تريليون دولار، بينما تباطأت الاستثمارات في الصناديق البيئية، بفعل ضعف العوائد وتصاعد الجدل السياسي. وتواجه أسواق الكربون الطوعية تحديات تتعلق بالمصداقية والتسعير، خصوصًا في الدول النامية التي تعاني صعوبات في الوصول العادل إلى هذه الأسواق.

ركز التقرير بشكل خاص على الاقتصاد الرقمي بوصفه محورًا لتحوّل استثماري عالمي. فبينما تضاعف عدد المشاريع الرقمية الخضراء منذ 2020، فإن 78% منها تتركز في عشر دول فقط؛ مما يُعزز الفجوة الرقمية العالمية. ورغم توسع الاستثمار في مراكز البيانات والخدمات السحابية، فلا تزال البنية التحتية المعلوماتية تعاني ضعفًا حادًا، إذ يُقدّر الاحتياج السنوي لتمويلها بنحو 62 مليار دولار، لم يُلبَ منها سوى 25% عام 2024.

أبرز التقرير أهمية الاستثمار الرقمي في نقل التكنولوجيا، وتطوير المهارات، وخلق وظائف عالية القيمة، لكنه شدد على ضرورة توفر بيئة تنظيمية قوية وممارسات استثمارية مسئولة تضمن الشمول والاستدامة. وأشار إلى ضعف انخراط وكالات الترويج

للاستثمار في الاستراتيجيات الرقمية؛ حيث لم تذكر سوى 20% من هذه الاستراتيجيات دور هذه الوكالات بوضوح.

مصر بيئة استثمارية جاذبة

استضافت وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، بمقر الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، مؤتمرًا صحفيًا مشتركًا لوزير الاستثمار والتجارة الخارجية ووزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي لإطلاق تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (أونكتاد)، حققت مصر قفزة غير مسبوقة في تصنيف الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث حلّت في المركز التاسع عالميًا خلال عام 2024، بعدما اجتذبت استثمارات بقيمة 47 مليار دولار، مقارنة بـ 10 مليارات دولار فقط في عام 2023، وكانت تحتل المرتبة 32 عالميًا.

وأرجع التقرير هذا التقدم اللافت إلى تنفيذ مشروع «رأس الحكمة»، إلى جانب عدد من الصفقات الاستراتيجية التي أبرمتها الدولة خلال العام؛ مما أسهم في رفع جاذبية الاقتصاد المصري على خريطة الاستثمار الدولية. وبهذا الإنجاز، جاءت مصر مباشرة بعد كل من: الولايات المتحدة (المركز الأول)، وسنغافورة، وهونغ كونغ، والصين، ولوكسمبورغ، وكندا، والبرازيل، وأستراليا.

وفي السياق القاري، أشار التقرير إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا شهدت نموًا قويًا بنسبة 75% خلال عام 2024، مرتفعة من 55 مليار دولار في 2023 إلى 97 مليار دولار في 2024. وتصدّرت مصر قائمة الدول الأفريقية الأكثر نموًا

وجذبًا للاستثمارات، محققة نسبة نمو استثنائية بلغت 373%، تلتها كل من: إثيوبيا، وكوت ديفوار، وموزمبيق، وأوغندا.

شكل (٦) الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر (مليار دولار)

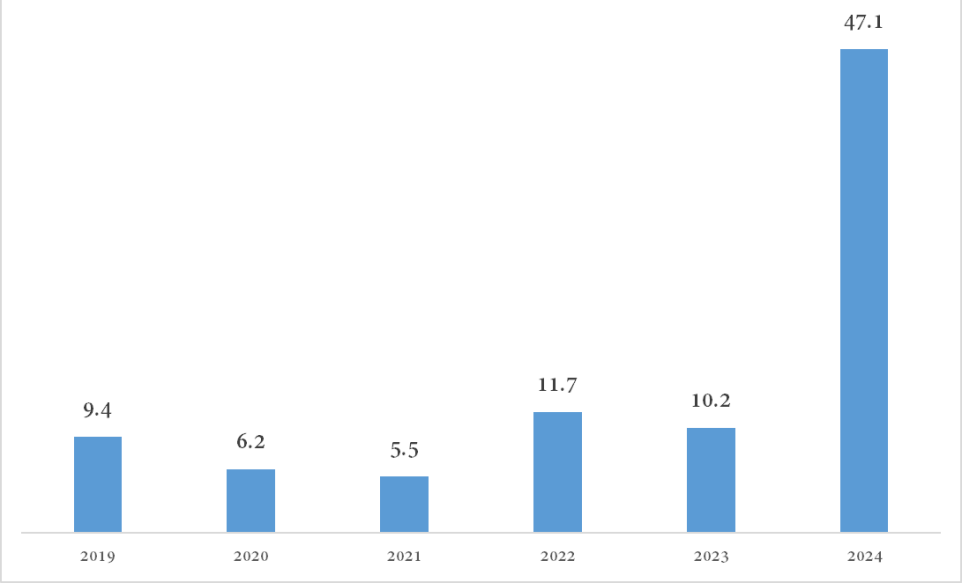

وفى هذا السياق، شهد عام 2024 تحولات محورية في مناخ الاستثمار في مصر، انعكست في الزيادة غير المسبوقة في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي سجلت أعلى معدل نمو سنوي، مدفوعة باتفاقات استراتيجية كبرى، في مقدمتها مشروع تطوير رأس الحكمة. ويُعد هذا المشروع نموذجًا واضحًا على صعود مصر كمحور استثماري إقليمي، لما يوفره من فرص عمل ضخمة ويسهم به في تنشيط قطاعات حيوية تشمل الإنشاءات، والسياحة، والبنية التحتية، والخدمات، إلى جانب دوره المحوري في دعم الاستثمارات في مجالات التطوير العقاري واللوجستيات والسياحة. وفي هذا السياق، تم إطلاق منصة رقمية موحدة توفر مئات الخدمات الإلكترونية لتسهيل

الإجـراءات وتقليـص البيروقراطيـة. كمـا تـم إقـرار حوافـز جديـدة للاسـتثمارات الاسـتراتيجية، خاصـة فـي مجـالات التكنولوجيـا النظيفـة والهيدروجيـن الأخضـر، تتضمـن إعفاءات وتيسـيرات ماليـة وتنظيمية. وتعمـل الدولـة أيضًـا علـى تحسـين موقعهـا فـي المؤشـرات الدوليـة مـن خلال التنسـيق الوطنـي للمشـاركة فـي تقاريـر بيئـة الأعمـال، بمـا يعكـس التزامهـا بـالإصلاح الاقتصـادي وتهيئـة منـاخ اسـتثماري مسـتدام يدعـم التنميـة الشـاملة.

وفـي ضـوء مـا حققتـه مصـر مـن تقـدم ملحـوظ علـى صعيـد جـذب الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة، يبـرز ضـرورة اتخـاذ خطـوات اسـتباقية لتعزيـز اسـتدامة هـذا الزخـم، مـن خلال تفعيـل منظومـة تنفيـذ السياسـات الاقتصاديـة بكفـاءة وشـفافية. ويُوصـى بوضـع آليـات واضحـة وعاجلـة لضمـان سـرعة تنفيـذ القـرارات السياسـية الصـادرة عـن القيـادة العليـا، لا سـيما تلـك الهادفـة إلـى تمكيـن القطـاع الخـاص، علـى أن تُترجـم هـذه التوجيهـات مباشـرة إلـى إجـراءات تنفيذيـة لـدى الجهـات المعنيـة. ومـن الناحيـة الهيكليـة، فـإن تحسـين منـاخ الاسـتثمار يسـتلزم سياسـات اقتصاديـة متوازنـة تركـز علـى تنميـة المـوارد الدولاريـة مـن خلال ترشـيد الـواردات، وتعزيـز الصـادرات ذات العائـد المرتفـع، كمـا يُوصـى بالإسـراع فـي تنفيـذ برنامـج الطروحـات الحكوميـة.

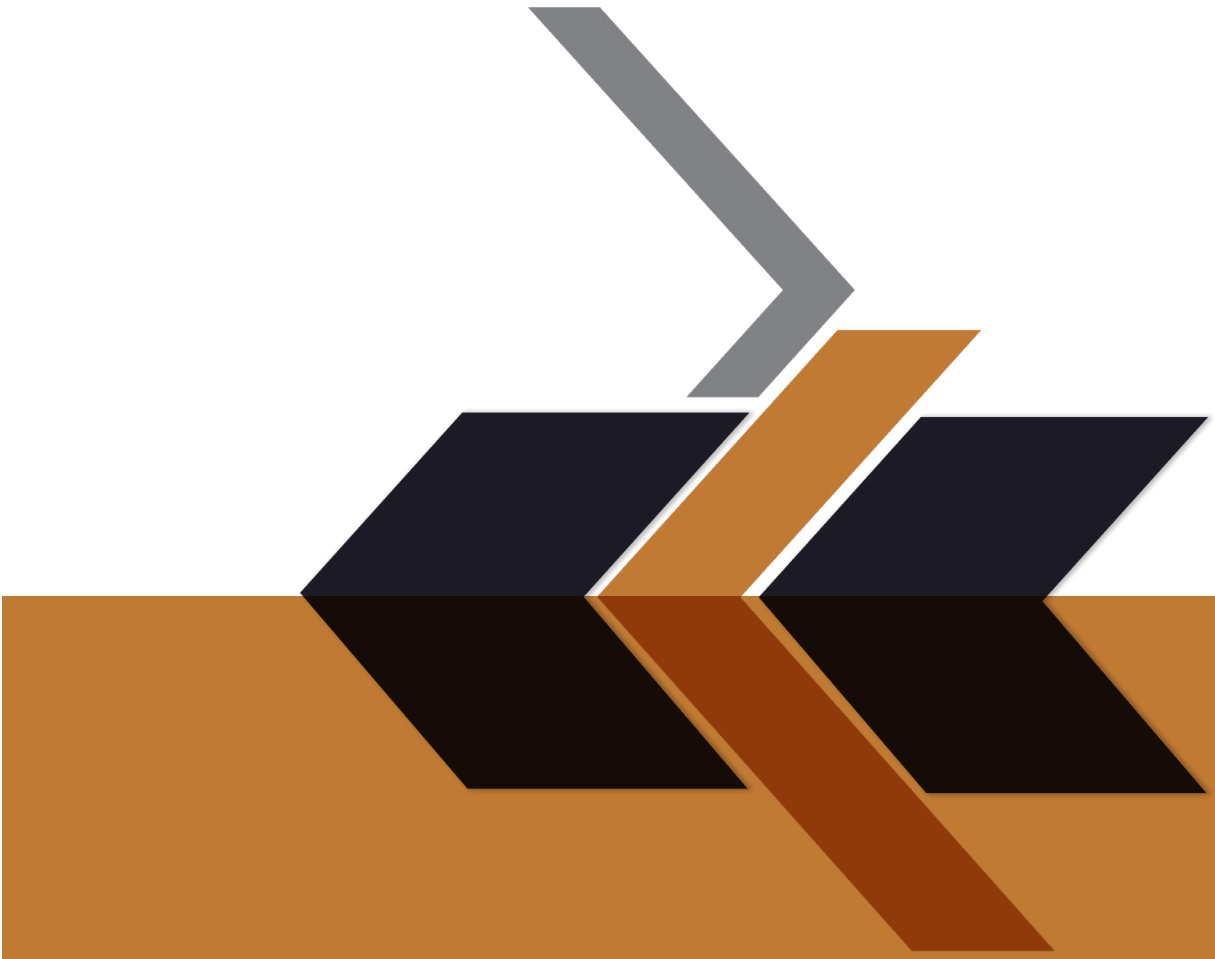

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg